

دور المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

أ.م. خليل إبراهيم رجب الحمداني م. عدنان محمد شهاب م. مصطفى محمد صديق

الكلية التقنية الإدارية / الموصل الكلية التقنية الإدارية / الموصل المعهد التقني / الموصل

المستخلص :

مع تنامي الوعي الإسلامي في المجتمعات العربية والإسلامية تبلورت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية التي تعتمد في نشاطاتها المصرفية على أسس شرعية وتختلف في نظمها وأهدافها عن المصارف التقليدية والقائمة على مبدأ الفائدة التي يعدها الدين الإسلامي من المحرمات ، ولكن ما لبثت هذه المصارف أن واجهت الكثير من المخاطر وبإشكال متعددة حالها كحال الكثير من المصارف التجارية التقليدية، منها ما ينبع من البيئة المحيطة للمصرف الإسلامي كمخاطر تمثلت في تحديات التطور التكنولوجي الناتجة من البيئة الخارجية للمصارف الإسلامية وأخرى ناتجة عن طبيعة عمل هذه المصارف والسياسات الإدارية الخاطئة لإدارة المصارف لذلك تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما في إدارة المخاطر لان معظم مستخدمي هذه المعلومات هم في الغالب متخذو القرارات وانه يمكن تخفيض الكثير من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية من خلال ما تنتجه المحاسبة من معلومات يتم فيها مراعاة خصوصية هذه المصارف في توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها الوجه المقبولة شرعا .

The role of accounting information in risks management in Islamic banks

A.M.Khalil Ibrahim Rajab al-Hamdani

M. Adnan Mohammed Shehab

Technical College administrative / Mosul

M. Mustafa Mohammed Sdeek

Technical Institute / Mosul

Abstract

In the light of the growing of Muslims awareness in Arabian and Islamic societies, the idea of establishing Islamic banks were surfaced. These banks are working depending on legitimacy basis in managing their activities , and vary in their systems and objectives of traditional banks which based on the principle of interest , which represent as a taboo in the Islamic religion.

The Islamic banks faced a lot of risks in multiple forms like many commercial banks, some of these risks come from the surrounding environment of the Islamic bank as a risk represented in technological development challenges arising from the external environment and other due to the nature of the work of these banks and wrong administrative policies in managing these banks.

So the accounting information plays an important role in risks management because most of users of these information are often decision-makers, and a lot of risks faces Islamic banks can be reduced through these information, which produced by accounting taking into account the specificity of these banks in directing available economic resources according to the accepted religiously forms.

المقدمة :

تعد إدارة المخاطر جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مصرف وهي الإجراءات التي تتبعها المصارف بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف إضافة أقصى قيمة لكل أنشطة المصرف من خلال فهم الجوانب السلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على أدائها ونظرا لكون المحاسبة وسيلة إخبارية للتعبير عن الأحداث والتغيرات المحيطة بالمصرف وثمره جهد المحاسبين في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات لذلك يتطلب إدارة هذه المخاطر بشكل سليم وطمأنة جميع الأطراف ذات العلاقة على أن المخاطر التي تواجه استثماراتهم مفهومة من قبل ممثليهم ومجلس الإدارة من خلال إتباع سياسات محاسبية مناسبة مما يعزز الممارسات التي تقوم بها الإدارة العاملة في المصرف وان نظم المعلومات المحاسبية هي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها ضبط إدارة المخاطر في المصرف وبذلك يحتاج الكثير من الأطراف إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ القرارات

مشكلة البحث :

يمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

- 1- ما هي المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية ؟
- 2- هل المعلومات المحاسبية المتوفرة في المصارف الإسلامية متكاملة الأركان وقادرة على توفير معلومات دقيقة لإدارة المخاطر ؟
- 3- هل تساعد المعلومات المحاسبية في تقويم كفاية المصرف في استخدام الموارد المتاحة والمحافظة عليها والعمل على تنميتها وتقليل المخاطر التي تواجهها ؟

الهدف من البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أبرزها ما يلي :

1. توضيح أهمية إدارة المخاطر ومبررات استخدامها في المصارف الإسلامية
2. تحديد أهمية المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية وإمكانية استخدامها في إدارة المخاطر .
3. تحليل بعض الجوانب المتعلقة بكفاية راس المال و الأصول و السيولة و الربحية عبر تحديد اتجاهاتها الزمنية للوقوف على اهم التغيرات الحاصلة في اداء النشاط المصرفي.

فرضية البحث :

وصولا إلى تحقيق أهداف البحث فقد تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- 1- تأتي أهمية المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية وإمكانية استخدامها من أهمية التأثيرات الناجمة عن المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية .
- 2- يمكن تطوير المعلومات المحاسبية لتتلاءم والمتطلبات اللازمة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية .
- 3- إن توفير المعلومات المحاسبية يساعد في تقويم كفاية المصارف في استخدام الموارد المتاحة والمحافظة عليها وحمايتها وتقليل المخاطر التي تواجهها والعمل على تنميتها بمعدلات مرضية .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية تحليل بعض الجوانب التشغيلية بالاستفادة من المعلومات المحاسبية لسد احتياجات الإدارة للمعلومات التي تنصب في تحسين أداء إدارة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية .

منهج البحث :

1. الجانب النظري :تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاطلاع على الكتابات الواردة في هذا الخصوص والمنشورة في الكتب والوريات والمؤتمرات العلمية التي تناولت إدارة

المخاطر في المصارف الإسلامية والتي يمكن الاستفادة منها في تغطية هذا الموضوع إضافة إلى شبكة المعلومات الدولية .

2. الجانب التطبيقي : اعتماد المنهج التحليلي من خلال جمع وتحليل البيانات المالية عن مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي للوصول إلى معلومات محاسبية تتلاءم والمتطلبات اللازمة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية .

خطة البحث :

لكي نصل إلى تحقيق أهداف البحث سوف نتطرق للموضوعات الآتية :
أولاً: مفهوم وأهمية إدارة المخاطر ومبررات استخدامها في المصارف الإسلامية .
ثانياً: المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية .
ثالثاً: الدور المحاسبي في تحليل وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
رابعاً : الجانب التطبيقي : تحليل نسب كفاية رأس المال و الأصول و السيولة و الربحية لمصرف التعاون الإقليمي الإسلامي
المبحث الأول: مفهوم وأهمية إدارة المخاطر ومبررات استخدامها في المصارف الإسلامية .
مفهوم إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مصرف وهي الإجراءات التي تتبعها المصارف بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف إضافة أقصى قيمة لكل أنشطة المصرف من خلال فهم الجوانب السلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على أدائها فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفيض من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمصرف ، بشرط أن تكون تلك الإجراءات مستمرة ودائمة التطور وترتبط بإستراتيجية المصرف وكيفية تطبيق تلك الإستراتيجية وأن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطتها في الماضي والحاضر والمستقبل وأن تندمج إدارة الخطر مع ثقافة المصرف عن طريق سياسة فعالة وبرامج يتم إدارتها بواسطة مدراء ذوي خبرة عالية على أن ترجمة الإستراتيجية إلى أهداف عملية وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات داخل المصرف بالإضافة إلى تحديد وتخصيص موظف مسؤول عن إدارة الخطر كجزء من التوصيف الوظيفي لعملة ، ويتطلب دعمها بشكل كبير لتحمل المسؤولية وتقييم الأداء وتحديد المكافآت مما يعزز العمل ويمنحه الثقة لدى جمهور المتعاملين وعلى جميع المستويات " WWW.erma-egypt .org
"مما سبق يتضح بان إدارة الخطر تعني جميع الترتيبات الإدارية والممارسات التي تهدف إلى حماية أصول المصرف وخصومه وإيراداته من الخسائر المحتملة والعمل على تقليل أثارها إلى أدنى حد ممكن من خلال تحديد هويتها وقياسها ومن ثم وضع الأنظمة الكفيلة لاحتوائها والحد منها اعتماداً على أساليب وتقنيات وقائية وأخرى علاجية" www.bis.org/publ/bcbs128.pdf
إي بمعنى إن إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة للتعنبؤ ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قاياسها وتحديد مقدار أثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها " ألدروبي ، 2006 : 2 "

www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/210133.doc

المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية :

تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بمجموعة من المخاطر التي تنفرد بها هذه المصارف دون غيرها الا انها تشترك مع المصارف التقليدية بنفس المخاطر التي تواجهها خلال ممارسة عملياتها. و يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية حسب علاقتها بنظم المعلومات المحاسبية إلى الآتي :

أولاً : المخاطر المالية :

هي تلك المخاطر الناجمة عن تقلبات المتغيرات المالية وتكون هذه المخاطر في الغالب مصاحبة لنظام الاستدانة حيث أن المصرف يكون في وضع مالي لا يستطيع فيه مقابلة الالتزامات من الموجودات الجارية .
تتضمن هذه المخاطر جميع المخاطر الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصارف الإسلامية وتتمثل هذه المخاطر بالتالي

www.kantakji.Com/figh/files/banks/210133.doc .

1- مخاطر الائتمان :

مخاطر الائتمان هي خسائر مالية محتملة ناجمة عن عدم قدرة الزبون بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد. وترتبط هذه المخاطر بجودة الموجودات واحتمالات تخلف الزبون للوفاء بالتزاماته في موعدها حيث تنشأ هذه المخاطر الائتمانية في صور مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أدائه في تجارته وعدم قدرته على السداد ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به ، وترجع أسباب المخاطر الائتمانية إلى الآتي :

- 1- التغيرات الاقتصادية مثل حالات الركود .
- 2- التغيرات الناشئة في حركة السوق .
- 3- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار في المصرف بسبب قلة الخبرة والكفاءة والتدريب .
- 4- عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة .
- 5- ضعف سياسة التسعير .
- 6- ضعف إجراءات الرقابة .

وتقسم المنظمة العالمية لمحترفي المخاطر Global association of risk professionals (GARP) مخاطر الائتمان إلى التالي :

- أ- مخاطر التعرض الائتماني : وهي قيمة الخسارة الناجمة عن نكول المقترض .
- ب- مخاطر الجهة المقابلة : وهي المخاطر المتعلقة بقابلية الأطراف المقابلة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد .

يتم إدارة هذه المخاطر من خلال إجراءات مكتوبة تعكس استراتيجية المصرف في توزيع الائتمان حسب القطاعات أو المناطق الجغرافية أو آجال التسديد أو الربحية إضافة إلى وضع وسائل رقابة لتحديد المخاطر إلى جانب الأدوات التحليلية وأنظمة المعلومات المحاسبية لقياس مخاطر الائتمان في جميع أوجه النشاط داخل وخارج اطر الميزانية . " خان و احمد 2003:30 "

أما دور المعلومات المحاسبية في إدارة هذا النوع من المخاطر يكمن في تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة بالإضافة إلى الاحتفاظ بما يكفي من رأس المال لامتناس الخسائر غير المتوقعة إلى جانب التقييم الشامل لبيان مدى قدرة المقترض وإمكانيته على السداد في الوقت المناسب والمحدد .

2- مخاطر السيولة :

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات المصرف ورأس ماله الناشئ عن عدم قدرة المصرف لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة وتظهر هذه المخاطر في حالة عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للإيفاء بالتزامات المصرف في حينها وهي التي تحدث نتيجة صعوبات الحصول على النقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو بيع الموجودات ومخاطر السيولة التي تنشأ من هذين المصدرين مهمة للمصارف الإسلامية إما أسبابها فتتمثل بالآتي : " www.elearning.najah.edu/doc

- 1- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
 - 2- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة .
 - 3- التحولات الفجائية لبعض العوامل الخارجية والمتمثلة في حالات الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال .
- أما دور المعلومات المحاسبية لغرض إدارة المخاطر أعلاه فانه يكمن في الآتي :
- أ- الموائمة الزمنية لإدارة الموجودات والمطلوبات والتدفقات النقدية المطلوبة .
 - ب- السيطرة على مصادر واستخدامات أموال المصرف من الودائع من خلال إعطاء أولوية عند توظيف تلك الأموال للاستثمارات ذات العائد المضمون .
 - ت- وضع آلية للتحكم في إدارة مخاطر السيولة على أن تكون تلك الآلية جزء من الرقابة الداخلية للمصرف يتم من خلالها التدقيق المنتظم للمعلومات المحاسبية الواردة بشأن عملية إدارة السيولة وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه عسر السيولة في المصرف .

3-مخاطر السوق:

وهي عبارة عن الخسائر المتعلقة بالإيرادات نتيجة تقلبات أسعار السوق حيث يتخوف المستثمرون في الغالب من الاستثمار في بعض الأسواق وخصوصا في أسواق الأسهم وذلك لوجود ما يسمى بعامل خطر السوق أي خطر خسارة جزء من الأموال المستثمرة في أسعار السلع والصرف والأسهم نتيجة انخفاض قيم السوق .

يمكن تحديد مخاطر السوق بما يلي " بن عمارة ، 2009 : 5 "

أ- مخاطر أسعار السلع : تنشأ مخاطر أسعار السلع نتيجة الخسائر الناجمة جراء انخفاض أسعار السلع التي يحتفظ بها المصرف باعتباره مالكا لها ، في الكثير من الحالات يحتفظ المصرف بالمخزون من السلع بقصد البيع وبالتالي فان انخفاض أسعارها سيؤدي إلى خسارة محققة .

ب- مخاطر أسعار الأسهم : تنشأ مخاطر أسعار الأسهم نتيجة الخسائر التي تحدث في قيمة الموجودات بناء على قوى العرض والطلب وتعتبر محفظة الأوراق المالية من أكثر الموجودات تأثرا حيث تتكون من أسهم وسندات شديدة التأثير والحساسية للتقلبات السوق

ت- مخاطر أسعار الصرف : تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة للتقلبات التي تطرأ في الأسواق على أسعار صرف العملات الأجنبية وان هذا التغير في أسعار الصرف سينعكس على قيمة الموجودات سلبا وإيجابا .

و تقسم المنظمة العالمية لمحترفي المخاطر Global association of risk professionals (GARP) مخاطر السوق إلى : " 3-8 : 2011 " jorion.

- مخاطر مباشرة : تشير إلى التغيرات الناجمة عن عوامل الخطر التي تؤثر بشكل مباشر على الموجودات المالية كالتغيرات في أسعار السوق ومؤشرات أسعار الأسهم.
- مخاطر غير مباشرة : تشير إلى التغيرات الناجمة عن عوامل الخطر التي تؤثر بشكل غير مباشر على الموجودات المالية .

ثانيا :المخاطر التشغيلية :

تنشأ مخاطر التشغيل عند ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة وتنتج هذه المخاطر بسبب عدم توفر الموارد البشرية الكافية وقلة الكفاءة والتدريب على أساليب العمل أو عدم الدقة في تنفيذ المهام المطلوبة وقد عرفت لها لجنة بازل بأنها المخاطر الناتجة عن عدم الملاءمة أو شل العمليات والأفراد والأنظمة " www.bis.org/publ/bcbs128.pdf

لقد أصبحت مخاطر التشغيل معروفة في جميع قطاعات الصيرفة ولاسيما الإسلامية منها وقد صدر عن لجنة بازل أكثر من ورقة عمل بهذا الخصوص تناولت أهم الأطر التنظيمية

الخاصة بالرقابة الداخلية في المصارف بهدف تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية إضافة إلى المعالجات التنظيمية والقانونية والإدارية للمخاطر التشغيلية بهدف توفير الأمان والثقة في هذه التعاملات المصرفية وتتمثل هذه المخاطر في الآتي :

- 1- مخاطر الاحتيال الداخلي : هي تلك الأعمال التي تهدف إلى الغش أو التحايل على القوانين والأنظمة والتعليمات أو سياسة المصرف من قبل مسؤوليها أو العاملين فيها .
- 2- مخاطر الاحتيال الخارجي : وهي تلك الأعمال التي يقوم بها طرف ثالث خارجي بهدف الغش أو الإساءة أو التحايل على الأنظمة والقوانين أو التعليمات الخاصة بالمصرف
- 3- المخاطر الناجمة عن مخالفة شروط السلامة والأمان في موقع العمل : وهي تلك الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات السلامة والتي قد تنتج عنها دفع تعويضات عن الإصابات الشخصية .
- 4- الممارسات المتعلقة بالعمل ومنتجات الأعمال : الإخفاق غير المتعمد الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات ألمالية تجاه العملاء بما في ذلك اشتراطات الصلاحية والثقة .
- 5- المخاطر الناجمة عن الأضرار التي تلحق بالموجودات جراء كارثة طبيعية أو أية إحداث أخرى .
- 6- المخاطر الناجمة عن توقف العمل لأية أسباب كانت ومنها تعطل أجهزة الحاسب الآلي أو أي خلل في الأنظمة الالكترونية المستخدمة في العمل المصرفي .
- 7- المخاطر الناجمة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات مع الأطراف ذات العلاقة مع المصرف .

ولغرض إدارة المخاطر أعلاه يتطلب الآتي :

أ- تكييف الأدوات التقليدية المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية بحيث يمكن الاستفادة منها في المصارف الإسلامية .

ب- تحديد المسؤوليات ومتابعتها من قبل المدققين الداخليين في المصرف وتقسيم المسؤوليات مما يحول دون انفراد شخص معين أو قسم معين بعملية كاملة منذ بدايتها حتى نهايتها وإذا تم ذلك فإن انجاز الموظف لعمله يكون موضوع للتدقيق والرقابة من طرف آخر وعندئذ فإن المخاطر التي قد تحدث يمكن اكتشافها مبكراً.

ثالثاً : المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي :

يعد الاستثمار الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث يعد ركيزة العمل المصرفي والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو للمساهمين وتواجه صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي العديد من المخاطر يمكن تفصيلها في الآتي :

1- مخاطر التمويل بالمرابحة :

المرابحة في مفهوم المصارف الإسلامية عبارة عن التزام من المصرف بشراء سلعة موصوفة مقابل وعد من زبونه بالشراء بسعر معلوم للطرفين "سراج، 1989: 331-332" بمعنى آخر بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها البائع "المصرف" مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بين الطرفين . "الصادي ، 1990 : 198" . إن المخاطر التي تعترض هذه الصيغة في التمويل تتمثل في التالي :

- ان الوعد في عقد المرابحة قد يكون غير ملزم للزبون وهذا يعني ان بإمكان الزبون التراجع عن اتمام عقد الشراء حتى بعد ان يصدر عنه الوعد وبعد ان يقوم بدفع العربون "بلعزوز، 2007: 12" .

المخاطر المحاسبية تكمن في الآتي :

- 1- تأخر الطرف الآخر في سداد الالتزامات وهذا مما يولد الكثير من الإشكالات المالية ولذلك يواجه المصرف خطر الخسارة التي تتطلب معالجتها ، منها الاحتفاظ بسيولة عالية بسبب عدم وجود مقرض آخر له وهذا مما يؤثر على قدرات المصرف الاستثمارية .
 - 2- المشاكل الناجمة عن أسس تقويم تكلفة الموجود في ظل تغيرات الأسعار هل يتم التقييم على أساس التكلفة التاريخية أم التكلفة الاستبدالية .
 - 3- في الحالات التي ينتج عنها نقص أو تلف هل يؤخذ هذا النقص بنظر الاعتبار عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة .
 - 4- كيفية معالجة المطلوبات أو المسموحات التي تتم بعد اقتناء الموجود .
- يلعب النظام المحاسبي المعمول به على وفق المعايير المحاسبية الدور الكبير في معالجة المخاطر السابقة والحد من أثارها من خلال توفير كم من المعلومات المحاسبية لأصحاب العلاقة يسترشد بها في إجراء التسويات اللازمة وفق الموجودات والقواعد المحاسبية.

2- مخاطر التمويل بالسلم :

يقصد بالسلم لغة " السلم نوع من أنواع البيع مفاده أن البضاعة المشتراة دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجل فهو عبارة عن بيع موصوف ببدل يعطى عاجلا " حماد " 1993 : 157 " اي بمعنى بيع اجل بعاجل ويتضح أن هذا النوع من التمويل هو بيع يعجل الثمن ويوفر تسليم السلعة إلى وقت آخر ، وغالبا ما يكون هذا النوع من التمويل شائعا في المشاريع الزراعية ومن المخاطر تواجه هذا النوع من التمويل هو مخاطر الطرف الآخر والمتمثلة في عدم تسليم المسلم فيه في حينه وهذا قد يترتب عليه تسليم نوعيه أخرى عما اتفق عليه في عقد السلم .

المخاطر المحاسبية في هذا النوع من التمويل يتمثل في الآتي :

- أ- كيفية معالجة التكاليف الإضافية التي يتحملها المصرف جراء تخزين السلع والبضائع إلى حين تسليمها وهي تكلفة إضافية تقع على المصرف الذي يمتلك هذه السلعة .
- ب- كيفية قياس رأس المال عندما يكون على شكل منفعة أو عينا .
- ت- كيفية معالجة عدم وفاء الطرف الآخر لالتزاماته كليا أو جزئيا أو تأخره عن السداد لاسيما عند تذبذب الأسعار .

3- مخاطر التمويل بعقد الاستصناع :

الاستصناع لغة هو أن يطلب شخص من شخص آخر أن يصنع له شيئا ما وفي الفقه يعني عقد وارد على العمل والعين في الذمة وهو ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط "الزرقا، 1995: 21". والمخاطر التي تواجه هذا النوع من صيغ التمويل تشبه إلى حد كبير مخاطر عقد السلم والتي منها:

- أ- فشل الطرف الآخر في تسليم السلع في موعدها .
 - ب- عدم مطابقة مواصفات الموجود محل الاستصناع والمتفق عليها بين الطرفين وبالتالي فإن المشتري يتحمل خسائر كبيرة جراء ذلك .
 - ت- عجز المشتري عن السداد .
 - ث- المخاطر التي يتعرض لها المصرف عندما يدخل في عقد الاستصناع ويأخذ دور الصانع وبما أن المصرف لم يتخصص في هذا النوع من العمل فإنه يتعرض إلى مخاطر نتيجة اعتماده على المقاولين من الباطن لانجاز هذه العقود .
- المخاطر المحاسبية التي تواجه هذه الصيغة تتمثل في عدم انتظام التسديد مما يعطل عملية دوران رأس المال بالشكل المطلوب وبالتالي يترتب على ذلك الكثير من الخسائر غير المحسوبة .

4- مخاطر التمويل بالمضاربة :

المضاربة لغة اسم مشتق من الضرب في الأرض بمعنى السفر وهو السعي للتجارة وتعني المضاربة اصطلاحاً بأنه عقد شراكة بين طرفين يعطي بمقتضاه أحد الطرفين للطرف الآخر مبلغاً معلوماً للتجار به " غندور، 1983: 60 " وفي لغة أهل العراق يسمى قراش وكتاف أي بمعنى رب المال فيه ليس مقرضاً بل هو مالك للمشروع بقدر مشاركته في تمويله فإذا تحقق الربح فهم فيه سواء وإذا لم يتحقق الربح فتكون الخسارة مقابل الجهد والعمل بشرط عدم تقصير الطرف الآخر " عبد النبي، 1996: 53 "، من المخاطر التي تواجه هذا النوع من التمويل هو الآتي :

- أ- ضعف تقييم كفاءة الأشخاص والانتقاء الخاطئ للزبائن والمشاريع التي تنفذ وفق هذه الصيغة من التمويل .
- ب- معظم القواعد والموجودات المحاسبية لا تشجع استخدام مثل هذه الصيغة بسبب صعوبة المتابعة والمراقبة .
- ت- عدم وجود ضمانات كافية عن الاستثمار في مثل هذه الصيغ مما يفقد العملية التجارية لأركانها الأساسية .

المخاطر المحاسبية التي تواجه هذا التمويل تتمثل في :

- صعوبة تصفية العملية بسبب قصر مدة هذا النوع من التمويل مما يؤدي إلى مخاطر كبيرة بسبب تعطيل رأس المال .
- كيفية قياس رأس مال المضاربة إذا كان عينا أو تم على شكل دفعات .

5- مخاطر التمويل بالإجارة :

الإجارة لغة الأجرة والأجر أي بمعنى طلب الانتفاع من شيء بمقابل معين يدفعها لمالكها وفي الفقه يعني بيع المنفعة المعلومة بعوض معلوم وفي المصارف الإسلامية تقوم بشراء الموجودات الثابتة كالعقارات وغيرها من الموجودات الثابتة كالآلات والمعدات ووسائل النقل ثم تقوم بتأجيرها للغير وهي على نوعين " الشرع، 2005: 14-2 "0

أ- الإجارة المنتهية بالتملك: في هذا النوع يقوم المصرف بشراء ما يرغب به العميل من موجودات ثم تتم عملية التأجير بمبلغ معين وعلى أقساط يتفق عليها مع ترك الخيار له في نهاية المدة بشرائها حيث تترتب على ذلك إجراءات محاسبية محددة أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي 17¹ وتختلف باختلاف نوع التملك وكما يلي .

- 1- الإجارة المنتهية بالتملك عن طرق الهبة.
 - 2- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق مبلغ رمزي .
 - 3- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع التدريجي .
- ب- الإجارة التشغيلية : وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتملك أي بمعنى لا يتحمل المستاجر المخاطر المتعلقة بملكية الأصل حيث يتم إثبات الأصل في سجلات المصرف تخضع للاندثار ويتحمل المصرف مصاريف الصيانة ونفقات التأمين .

من المخاطر المحاسبية التي تكتنف هذه الصيغة في التمويل ما يلي :

- 1- المخاطر الناجمة عن عدم انتظام دفع بدل الإيجار المتفق عليه وبين الطرفين مما يؤدي إلى تعطيل رأس المال العامل وإعادة تشغيله .
- 2- مخاطر تتعلق بنوع الموجودات القابلة للاستثمار أو التأجير على وفق هذه الصيغة إضافة إلى المخاطر التي تتعلق بدراسة احتياجات السوق والطلب على هذه الموجودات مما يتطلب دراسات تسويقية وإعلامية كبيرة في هذا المجال وبخلافه سوف تتكبد هذه المصارف خسائر كبيرة تنجم عن ضعف من هذه الدراسات والاحتياجات المطلوبة للتشغيل .

- 3- مخاطر ناجمة عن ظهور موجودات جديدة وذات مواصفات حديثة مما يؤدي إلى عزوف الكثيرين في استئجار هذه الموجودات كما هو الحال في التطورات المتسارعة في أجهزة الحاسوب أو وسائل النقل الأمر الذي يتطلب معه اختيار هذه الموجودات بعناية كبيرة ودقة متناهية لغرض عدم تعريض المصرف إلى مخاطر كبيرة .
- 4- عملية تقييم الموجود في حالة التمليك الجزئي أو الكلي هل يتم التقييم على أساس الكلفة التاريخية أم سعر السوق أم على وفق صيغ أخرى.
- 5- المخاطر الناجمة عن كيفية معالجة مصاريف الصيانة للأصول المؤجرة لاسيما إذا كانت تلك التكاليف كبيرة .
- 6- المخاطر الناجمة عن كيفية تقييم الإيرادات التي يستلمها المستأجر خلال الفترة عندما يصار إلى بيع الموجود .

6- مخاطر التمويل بالمشاركة :

وهي عبارة عن تعاقد بين طرفين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال أو الواجهة وفي الاصطلاح الفقهي : هي اختلاط نصيبين أو أكثر بحيث لا يتميز نصيب عن آخر " التونسي ، 1992 : 184 " وتعتبر هذه الصيغة في التمويل من أفضل طرق التمويل الإسلامية حيث يقوم التمويل بالمشاركة على مبدأ الغنم بالغرم حيث تتم المشاركة في الأرباح والخسائر التي تتحقق طبقاً للحصة المتفق عليها ابتداءً أي أن على من يحصل على الإيرادات أن يتحمل الخسائر في حال تحققها وتكمن الخطورة في هذه الصيغة فيما يلي . " الرفاعي وعارضة ، 2007 : 12-18 "

أ- المخاطر المحاسبية المتعلقة بمصادر الأموال المستثمرة : بعض مصادر تمويل المصرف ذات امداد قصيرة كالحساب الجاري حيث يصعب استخدامها في استثمارات طويلة الأمد ، إذ إن لجوء أصحاب الحسابات الجارية إلى سحب ودائعهم ، قد يعرض المصرف إلى مشكلة العسر المالي الفني . وهذا مما يضطر المصرف إلى التوقي من هذه المشكلة من خلال الاحتفاظ بسيولة عالية تؤثر سلباً على قدرته الاستثمارية وبالتالي على ربحيته .

ب- المخاطر المتعلقة بطبيعة أنشطة الاستثمار : تتصف الاستثمارات بدرجة كبيرة من المخاطر ترتبط بفترة الاستثمار حيث يلاحظ ارتفاع معدل المخاطر في الاستثمارات الطويلة الأمد والمرتبطة بعدم التأكد وكثرة المتغيرات البيئية الاقتصادية ، لذا يجب تنويع الاستثمارات في أكثر من نشاط اقتصادي مما يقلل من درجة المخاطرة كان يكون الاستثمار في مشاريع زراعية وصناعية وتجارية وحرفية كما أن اختلاف أجال المشاريع يقلل أيضاً من درجة المخاطرة حيث يتم توزيع الاستثمارات بين قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد وطويلة الأمد بهدف الوقوف على نتائج تلك الاستثمارات وتحديد الانحرافات والعمل على تصحيحها .

ت- عدم قدرة المصرف على اظهار الحصة العادلة في رأس مال المشاركة حيث تكون المشاركة في موجودات عينية أو عروض غير قابلة للتقييم .

رابعاً: مخاطر تتعلق بطبيعة المتعاملين مع المصارف الإسلامية " الزبائن " :

تعتمد المصارف الإسلامية في طبيعة تعاملها مع المستثمرين على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين الطرفين ويمكن تصنيف المخاطر التي تتعلق بطبيعة المتعاملين إلى ثلاثة أصناف وهي : " الرفاعي وعارضة ، 2007 : 8-9 "

- 1- المخاطر الناجمة عن عدم قدرة العميل الوفاء بالتزاماته العملية والفنية .
- 2- المخاطر الناجمة عن عدم سلامة المركز المالي للعميل .
- 3- المخاطر الناجمة عن عدم توفر أخلاقية العمل لدى العميل كالأمانة والصدق والالتزام بمعايير سلوك وأخلاقيات الأعمال.

ويمكن الحد من المخاطر التي تتعلق بطبيعة المتعاملين مع المصارف الإسلامية بسلسلة من الإجراءات التي يقوم بها المصرف الإسلامي ومنها :

أ- دراسة عمليات التمويل فنيا واقتصاديا بشكل جيد ومن خلال توفر عناصر بشرية مؤهلة علميا وفنيا .

ب- حسن اختيار العملاء وذلك بالتحقق من سمعتهم الشخصية والتجارية ومكانتهم المالية .

ت- الحصول على الضمانات الكافية .

ث- الإشراف والرقابة والمتابعة المستمرة لإعمال العملاء لاسيما في المضاربات والمشاركات

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية

أولا : مفهوم نظام المعلومات المحاسبية ومكوناته :

عرفت المعلومات بأنها "مجموعة من الاهداف والسياسات والعناصر ومبادئ ووسائل التشغيل والافراد والمدخلات والمخرجات والرقابة المترابطة بشكل متناسق لانجاز الوظائف المحاسبية " السندي ، 2004 : 5 " ، 1987 : 27 " ويرى اخرون بانها " احد مكونات التنظيم الاداري الذي يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى جميع الاطراف ذات العلاقة كالدائنون والمستثمرون والجهات الحكومية باتلاضافة إلى ادارة الشركة " موسكوف وسيكمن ، 2005 : 25 " نستدل مما سبق بان نظام المعلومات المحاسبية هو احد النظم الرئيسية في الشركة يعمل بصورة متناسقة ومترابطة مع النظم الفرعية لها بهدف توفير معلومات مالية وغير مالية إلى جميع الاطراف التي يهتمها امر الشركة وبما يخدم تحقيق اهدافها " يحيى ، 2001 : 134 :

ثانيا : طبيعة المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر :

كما هو معروف ان المحاسبة هي عملية قياس وتوصيل المعلومات والبيانات المالية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من هذه البيانات ، وطبقا لهذا المفهوم فان المعلومات المحاسبية تلعب دورا هاما مع إدارة مخاطر المصرف وان هدفها هو خدمة المصرف من خلال ما توفره من بيانات ومعلومات مالية وغير مالية بهدف مساعدتها للقيام بوظائفها الأساسية من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات الخاصة بحل المشاكل والمعوقات التي تواجه المصرف ، وبذلك فان هدف المحاسبة قد أصبح موجها لخدمة كل الجهات الداخلية والخارجية لإمدادهم بمزيد من المعرفة وتقديم المعلومات لهم بهدف تخفيف حالة القلق التي تنتابهم من خلال ما تقدمه من معلومات ضرورية تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا بهدف إزالة أو تقليل حجم المخاطر التي تواجه استثماراتهم . مما سبق يمكن لنا تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية المطلوبة لإدارة المخاطر تتمثل في الآتي : " يحيى والحبيطي ، 2003 : 26-31 "

1- معلومات تاريخية " مالية " :

وهي تلك البيانات والمعلومات التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي حدثت فعلا في المصرف الإسلامي نتيجة العمليات الاقتصادية التي يمارسها لتحديد وقياس نتيجة النشاط الاقتصادي عن فترة مالية محددة ومعينه وعرض قائمة المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المصرف ومدى الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين ويلاحظ على أن هذه المعلومات تهتم بالبيانات التاريخية من خلال تسجيل المصاريف والإيرادات بعد حدوثها أي أنها معلومات فعلية تتعلق بالإحداث الاقتصادية للمصرف وان أهم ما يميز هذه المعلومات هو الآتي :

أ- إظهار نتائج العمليات التشغيلية من خلال ما توفره من سجلات محاسبية يتم تسجيل الإيرادات والمصاريف المترتبة على تحقيقها وبالتالي التوصل إلى نتائج النشاط الخاص بالمصرف من ربح أو خسارة .

ب- ترشيد الإدارة في الاعتماد على التخطيط واتخاذ القرارات بواسطة البيانات المستخرجة من السجلات المحاسبية .

ت- إظهار المركز المالي للمصرف في نهاية الفترة المالية على شكل تقارير وقوائم مالية يتم تقديمها إلى الأطراف ذات العلاقة تعكس فيها حقوق والتزامات جميع الأطراف .
ث- تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى مما يسمح لاكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها والتي يمكن أن تحدث والعمل على معالجتها .

2- معلومات عن التخطيط والرقابة :

وهي معلومات تختص توجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للمصرف في لحظة تاريخية مقبلة فضلا عن استخدامها لأغراض الرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء وتحديد المسؤوليات لجميع العاملين وإمكانية مسألتهم محاسبيا إما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية من خلال الاعتماد على مراكز التكاليف وتحديد المسؤولية عن كل مركز في المصرف .

3- معلومات متعلقة بإدارة المخاطر :

وهذه المعلومات تتعلق بتقييم البدائل الخاصة باتخاذ القرارات والاختيار بينها، وهذه المعلومات تعتبر ضرورية في جميع الأمور لاسيما في الحالات التي تتطلب التخطيط طويل الأجل مثل القرارات التي تتعلق بتصنيع بعض الأجزاء من سلعة معينة أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين أو شراء موجودات جديدة بدلا من المستهلك وغيرها من القرارات .

المبحث الثالث: الدور المحاسبي في تحليل وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

أولا : فاعلية المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر وفق بازل هي الأخذ بالمخاطر المحسوبة وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل من تلك المخاطر وتتضمن كل مما يلي

1- الوقاية من المخاطر المحتملة الفعلية

2- الاكتشاف المبكر للمخاطر والمشاكل

ونظرا للاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بتحليل المخاطر المصرفية باعتبارها من أهم الأدوات التي تستخدم لتقييم أنشطة المصارف لذلك يتطلب إدارة هذه المخاطر وطمأنة الأطراف صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه استثماراتهم مفهومة من جانب ممثليهم ومجلس الإدارة من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الملاءمة لطبيعة عمل المؤسسات المالية وإتباع سياسات محاسبية مناسبة مما يعزز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وإن نظم المعلومات المحاسبية هي إحدى الوسائل التي من خلالها يمكن ضبط إدارة المخاطر من كافة جوانبها وقد أثبت التجارب أن عدم تحديد الأهداف التي يسعى إليها المصرف مقدما يعني القصور والتناقض وعدم وضوح الرؤية عند اتخاذ القرارات .

وبالتالي فإن دراسة البيئة التي تعمل فيها المصارف تلعب دورا هاما في تقييم المخاطر التي قد تنجم عن النشاط وصيغ التمويل وذلك عن طريق "صادق، 2007: 16"

1- تقييم أهداف المصارف الإسلامية من خلال إعداد التقارير الداخلية والخارجية والتعرف على مدى الوفاء بتلك الأهداف .

2- استعراض القوائم والتقارير المالية السنوية في الوقت المناسب قبل إعلانها إلى الأطراف ذات العلاقة من العملاء والمستثمرين .

3- محاولة الحصول على المعلومات اللازمة عن مؤشرات الأداء الرئيسية في المصارف الإسلامية .

4- دراسة الآثار المحاسبية للعمليات الكبيرة والجديدة .

5- دراسة التغيرات في المبادئ المحاسبية الاختيارية أو استمرار العمل بها.

6- دراسة التغيرات في نطاق المراجعة نتيجة لتقديرات المخاطر .

7- التحقق من كفاءة ونزاهة نظم الرقابة الداخلية .

مما سبق يتضح أن للمعلومات المحاسبية دور كبير في إدارة المخاطر باعتبار المحاسبة وسيلة قياس الأحداث الاقتصادية ومنها قياس درجة التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها والافصاح عنها وإيصال تلك المعلومات إلى إدارة المصرف من خلال تقارير دورية حول المخاطر المحتمل التعرض لها ليتسنى للإدارة متابعتها بكفاءة من خلال سياسات ونظم مراقبة داخلية ونظم معلومات محاسبية كافية .

ثانيا : المتطلبات الأساسية لتقرير دور المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر :

إن هدف المحاسبة الأساسي هو توفير معلومات محاسبية ولغرض توفير تلك المعلومات يستلزم الإجابة على التساؤلات الضرورية الآتية :

1- لمن توجه المعلومات المحاسبية .

2- ما هو الغرض من توفير المعلومات المحاسبية .

3- ما مدى قوة تأثير الجهة المستفيدة في الحصول على المعلومات التي تريدها .

تعتمد نوعية المعلومات المحاسبية التي يحتاجها فرد معين على أنواع القرارات التي يتخذها هذا الفرد فعلى سبيل المثال يحتاج المديرون إلى معلومات تفصيلية عن تكاليف التشغيل بغرض الرقابة على العمليات وتقدير أسعار البيع في حين تحتاج الأطراف الخارجية " المستثمرون " إلى معلومات عن الموارد المتاحة في نهاية كل سنة مالية ونتائج عمليات تلك السنة لاستخدامها في اتخاذ قرارات الاستثمار، ولغرض تقرير دور المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر يتطلب الآتي : يحيى والسندي، 2010: 8-9 "

● توفير المعلومات اللازمة للمساءلة : ويقصد بالمساءلة تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم والتعريف بواجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه إليهم وتلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة ويمكن حصر أنواع المساءلة في الآتي :

● المساءلة ألمالية : يعني هذا المفهوم في الواقع المحاسبة عن النتائج المتوقعة من الأشخاص ويقتضي من الإدارة الحق في الاستفسار عن تصرفات الآخرين الإدارية كما يمنحهم الحق في شرح وجهة نظرهم حول سلوكياتهم وتصرفاتهم المتعلقة بأدائهم مع بيان مدى التزام المصرف بالتعليمات والتشريعات والضوابط المالية التي تتفق والشريعة الإسلامية وانتظام السجلات المحاسبية وصدقها في التعبير عن أداء المصرف ويتحقق ذلك من خلال .

أ- توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها.

ب- التوقيت الملائم للإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية .

● المساءلة عن الأداء : بيان مدى كفاءة وفاعلية تنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالمصرف ويتحقق ذلك من خلال :

أ- ممارسة المشاركة والرقابة على أداء المصرف.

ب- توفير قنوات توصيل المعلومات للمستثمرين .

ت- توفير معلومات عن نتائج نشاط المصرف خلال الفترة المالية الحالية بحيث يمكن مقارنتها بما هو مخطط ليتسنى لمتخذي القرارات تقييم الأداء المالي ونتائج العمليات للمصرف .

ث- توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات بهدف رسم السياسات العامة للمصرف .
ج- توحيد أساليب العمل من خلال تنفيذ نظام أداء يقوم على الحوافز مع بقاء مبدأ المحاسبة عن المسؤولية .

مما سبق يتضح انه يمكن تخفيض الكثير من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية من خلال ما تنتجه المحاسبة من معلومات على وفق آليات محاسبية معترف بها دولياً يتم فيها مراعاة خصوصية هذه المصارف في توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة للمصرف ومن ثم تسهيل مهمتها في تخطيط نشاط المصرف وتوجيهه والإشراف عليه على وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة ما يلي :

- 1- الاعتبارات الخاصة بالتكلفة والمنفعة .
 - 2- تحديد وسيلة موضوعية للقياس المالي لكافة العمليات والأحداث الاقتصادية التي تنفذها المصارف الإسلامية من خلال اختيار المعالجات المحاسبية الملائمة والتي تتفق ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية .
 - 3- مراعاة اختلاف احتياجات جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية بمن فيهم المستثمرون والدائنون والمدينون والأطراف الحكومية وجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية من ذوي العلاقة
 - 4- تحديد حقوق والتزامات كل الأطراف ذات العلاقة من خلال الإفصاح عما يلي :
- معلومات تساعد على تقويم أداء المصرف في حفظ وتشغيل الأموال وتنميتها بالمستوى المطلوب.

- معلومات عن معدلات أرباح الاستثمار ومعدلات توزيع الأرباح .
 - قوائم مالية تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمراً والحقوق التي له والتي عليه .
- وأخيراً نقول أن أهمية ودور المعلومات المحاسبية في تحليل وتفسير الأحداث الاقتصادية ليست مقصورة على المحاسبين ولكن يمتد الأمر إلى المديرين والمستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى المهتمة بأمر المصارف الإسلامية ولذلك ينبغي على هذه الأطراف التعرف على كيفية إعداد التقارير المحاسبية ومعنى المعلومات التي تتضمنها حتى يمكنهم استخدام المعلومات المحاسبية بطريقة فعالة لأن الكثير من المديرين والمستثمرين والدائنين الذين لا تتوفر لديهم قدر معقول من المعرفة المحاسبية قد يجهلون حقيقة هامة وهي أن المعلومات المحاسبية مبنية على تقديرات وليس على مقاييس دقيقة " ميجس فالتر و ميجس روبرت ، 2009: 32 " .

الجانب التطبيقي :

لغرض استكمال متطلبات البحث قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية على مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي من خلال إخضاع البيانات المالية لدراسة تحليلية أسهمت في تعزيز الجانب النظري للبحث .

أولاً :نبذة عن مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي

تأسس مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي برأس مال اسمي قدره (25 مليار دينار) في 2007/3/4 وأصبح مجازاً بممارسة نشاطه المصرفي في 2007/4/8 . يهدف المصرف إلى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للنظر وفق إطار السياسة العامة للدولة ويتولى المصرف القيام بمختلف أنواع الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية المحلية وحسب الشريعة الإسلامية. فيما يلي أهم الخدمات التي يقدمها المصرف إلى الجمهور :-

- قبول الودائع بكافة أنواعها (الدينار العراقي والدولار الأمريكي).
- منح المراجحات والمضاربات إلى زبائنه ولمختلف القطاعات .
- إصدار خطابات الضمان (الدينار العراقي والدولار الأمريكي).
- فتح الاعتمادات لإغراض الاستيراد والتصدير .
- قبول الحوالات الداخلية والخارجية .
- التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية .
- إصدار بطاقات الفيزا كارد .
- خدمة بطاقات الصراف الآلي .

ثانياً: تحليل بعض النسب المالية

لتحليل بعض الجوانب المتعلقة بأداء كفاية رأس المال وجودة الأصول و الربحية و السيولة، تم الاستناد على ما تعرضه التقارير المالية لمصرف التعاون الإقليمي الإسلامي للفترة 2010-2012 من أجل استخدامها في تطبيق مجموعة من النسب ضمن التصنيفات المذكورة ، و الكشف عن توجهاتها عبر الفترة الزمنية المختارة.

لجدول (1)

بعض النسب المالية لمصرف التعاون الإقليمي الإسلامي للفترة (2011-2012)

النسب المالية	2011	2012
راس المال		
كفاية رأس المال	%58	%48
نسبة توظيف راس المال	%42	%56.5
جودة الاصول		
نسبة القروض المتعثرة/ اجمالي القروض	%0.01	%18,3
نسبة القروض المتعثرة/ راس المال الاساسي	%0,01	%10,8
الايرادات		
العائد = صافي الدخل/ متوسط الأصول	%5.3	%4.7
صافي الدخل / حقوق المساهمين	%12.6	%8.3
هامش الفائدة = صافي الدخل من الفوائد / متوسط مجموع الأصول	%9.3	%10.5
السيولة		
نسبة السيولة	%48	%117

لمصدر : التقارير و القوائم المالية الخاصة بمصرف التعاون الإقليمي الإسلامي

تم اعتماد نسبتي كفاية رأس المال و نسبة توظيف رأس المال من أجل قياس و تقييم كفاية رأس المال على أساس المبادئ التوجيهية للجنة بازل وطبيعة وحجم المخاطر التي تواجهها المؤسسة وقدرة الإدارة على مواجهة تلك المخاطر. كذلك نسبتي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض و رأس المال الأساسي كمؤشر على جودة الأصول والمشاكل التي تواجهها والأصول المشكوك فيها والمتخلفة السداد وعديمة الأداء والأصول المعاد هيكلتها من داخل الميزانية وخارجها. و فيما يتعلق بالربحية، فقد تم الاعتماد على نسبتي العائد على الأصول و هامش الفائدة ، لتقييم جودة وكمية الإيرادات بالقياس إلى قدرتها على توفير رأس مال كافٍ من خلال الإيرادات المحتجزة واتجاهها واستقرارها ونوعية الإيرادات و مصادرها ومستوى النفقات بالقياس إلى العمليات. أما نسبة السيولة ، فتعكس الاتجاه العام للودائع واستقرارها ودرجة الاعتماد على مصادر التمويل المتقلبة القصيرة الأجل بما في ذلك الاعتماد غير المبرر على الاقتراض ومدى توفر أصول يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد بدون خسائر تذكر ، والقدرة على تلبية احتياجات السيولة وكفاءة سياسات وممارسات السيولة واستراتيجيات إدارة الأموال.

يتضح من الجدول السابق عدد من النقاط يمكن إجمالها وفقاً للآتي :

- 1- هناك انخفاض في نسبة كفاية رأس المال من (58%) إلى (48%) عام 2012 وذلك بسبب زيادة مبلغ الأصول المرجحة بالمخاطر صاحبه ارتفاع في مبلغ إجمالي رأس المال (الأساسي+ المساند) وتركز هذا الارتفاع في الأصول المرجحة بالمخاطر للتسهيلات المضمونة والغير مضمونة أضافه إلى الائتمان التعهدي علماً أنها ترجح بأوزان مخاطر عالية وبنسب (50 %) و (100%) ، وعلى العموم فإن نسبة الكفاية هي أعلى بكثير من الحدود الدنيا المحددة والبالغة (12%).
- 2- هناك ارتفاع مستمر لنسبة توظيف رأس المال والتي تمثل رأس المال الأساسي إلى متوسط مجموع فقد ارتفعت من (42%) إلى (56.4%) بسبب الزيادة الحاصلة في رأس المال، مما يشير إلى تحسن عنصر رأس المال وقدرته على تقديم الدعم اللازم لعمليات المصرف.
- 3- هناك ارتفاع في نسبة الأصول المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي حيث كان 0.01% عام 2011 وأصبح 18.3% عام 2012 وذلك بسبب زيادة الأصول المتعثرة عام 2010 قابله انخفاض في إجمالي الائتمان عام 2012، وهذا ما يعكس حجم مخاطر الأصول المتعثرة والتي تشكل أكثر من نصف المحفظة الائتمانية لذا على المصرف تكثيف الجهود في متابعة تسديد تلك الائتمانات المتعثرة ورصد المخصص الكافي لها. كما ارتفعت نسبة الأصول المتعثرة إلى رأس المال الأساسي من 0.01 عام 2011 إلى 10.8% عام 2012 وذلك لارتفاع حجم الأصول المتعثرة عام 2011 و عام 2012 إضافة إلى ذلك زيادة رأس المال الأساسي عام 2012، وهذا ما يشكل مخاطرة عالية على رأس المال قد تؤدي إلى تآكله.
- 4- انخفضت نسبة العائد إلى متوسط الأصول إلى (4.7%) بعد أن كانت (5.3%) عام 2011 بالرغم من ارتفاع صافي الدخل و ارتفاع متوسط مجموع الأصول، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النسبة لكن لا يزال ذلك يدل على إن المصرف يستطيع إن يحقق ربحية جيدة من أصوله . كما تشير نسبة العائد إلى حقوق المساهمين إلى انخفاضها من (12.6%) عام 2011 إلى (8.3%) عام 2012 وذلك بسبب ارتفاع في حقوق المساهمين عام 2012 وارتفاع حجم الاحتياطات مقارنة بعام 2011 ، الأمر الذي يشير إلى انخفاض الدعم التي تقدمها الأرباح إلى رأس المال . بينما يشير ارتفاع نسبة

هامش الفائدة من (9.3) % عام 2011 إلى (10.5) عام 2012 إلى توجه المصرف إلى الاستثمارات حيث توسع نشاطه خلال عام 2012 في مجال منح الائتمان.
5- ارتفعت نسبة السيولة من 48% إلى 117.1% عام 2012 و الناتجة عن ارتفاع في مجموع الأصول السائلة عام 2012 وقد جاء هذا الارتفاع بالرغم من زيادة إجمالي الخصوم لنفس العام.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات الاستنتاجات :

- 1- تواجه الاستثمارات في المصارف الإسلامية الكثير من المخاطر بسبب طبيعة العمل المصرفي الإسلامي .
- 2- يؤدي توفير معلومات محاسبية يعتمد عليها مستخدوا القوائم والتقارير الماليه للمصرف إلى تقويم أداء المصرف مما يقلل من المخاطر التي تواجه عمل المصارف الإسلامية .
- 3- نجحت المصارف الإسلامية في إدارة المخاطر المصرفية إلى حد ما معتمدة على جودة ونوع المعلومات المحاسبية المقدمة للعملاء مما عزز قدرتها على جذب واستقطاب مدخرات العديد منهم .
- 4- عززت المعلومات المحاسبية القدرة على إدارة المخاطر وفي التأثير على حركة سوق المصرف الإسلامي بالإيجاب أو السلب .
- 5- هناك انخفاض في نسبة كفاية رأس المال من (58%) إلى (48%) عام 2012 نتيجة زيادة مبلغ الأصول المرجحة بالمخاطر صاحبه ارتفاع في مبلغ إجمالي رأس المال (الأساسي+المساند)
- 6- هناك ارتفاع مستمر لنسبة توظيف رأس المال والتي تمثل رأس المال الأساسي إلى متوسط مجموع فقد ارتفعت من (42%) إلى (56.4%) بسبب الزيادة الحاصلة في رأس المال.
- 7- ارتفاع في نسبة الأصول المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي حيث كان 0.01% عام 2011 وأصبح 18.3% عام 2012 وذلك بسبب زيادة الأصول المتعثرة عام 2010 قابله انخفاض في إجمالي الائتمان عام 2012، وهذا ما يعكس حجم مخاطر الأصول المتعثرة والتي تشكل أكثر من نصف المحفظة الائتمانية لذا على المصرف تكثيف الجهود في متابعة تسديد تلك الائتمانات المتعثرة ورصد المخصص الكافي لها.
- 8- انخفضت نسبة العائد إلى متوسط الأصول إلى (4.7%) بعد أن كانت (5.3%) عام 2011 بالرغم من ارتفاع صافي الدخل و ارتفاع متوسط مجموع الأصول ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النسبة لكن لايزال ذلك يدل على ان المصرف يستطيع إن يحقق ربحية جيدة من أصوله .
- 9- ارتفاع حجم الاحتياطات مقارنة بعام 2011 ، الأمر الذي يشير إلى انخفاض الدعم التي تقدمها الأرباح إلى رأس المال . بينما يشير ارتفاع نسبة هامش الفائدة من (9.3) % عام 2011 إلى (10.5) عام 2012 إلى توجه المصرف إلى الاستثمارات حيث توسع نشاطه خلال عام 2012 في مجال منح الائتمان.
- 10 - ارتفعت نسبة السيولة من 48% إلى 117.1% عام 2012 و الناتجة عن ارتفاع في مجموع الأصول السائلة عام 2012 وقد جاء هذا الارتفاع بالرغم من زيادة إجمالي الخصوم لنفس العام .

المقترحات :

- 1- العمل على اختيار العاملين في المصارف الإسلامية من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية والعملية والفقهية
- 2- ضرورة توافر نظم رقابة قوية لمراكز المخاطر في المواقع التي يتوقع فيها مخاطر كبيرة

- 3- وضع آلية للتعاون بين الإدارة العليا في المصرف ومراقبة الحسابات ووظيفة إدارة المخاطر .
- 4- العمل على تطوير مفاهيم واليات إدارة المخاطر لدى المصارف من خلال تكوين إدارة مستقلة في تلك المصارف تلعب دورا فعالا في إدارة المخاطر التي يواجهها المصرف وطرق معالجته .
- 5- العمل على تحسين أداء المصارف الإسلامية من خلال تحسين أداء العاملين في المجال المحاسبي بهدف الكشف المبكر للمخاطر التي يمكن أن تواجهها المصرف باعتبارها أداة رئيسية لإدارة المخاطر
- 6- إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وقدرتها على إدارة المخاطر ودورها ألتيسيري والتأثيري على حركة المصرف .
- 7- استخدام المدراء للمعلومات المحاسبية يساعد على إدارة مجالات النشاط أو الوظيفة والمسؤولين عنها وتنسيقها داخل إطار المصرف مما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المصرف .

المصادر والمراجع

أولا : الرسائل الجامعية وهيئات المحاسبة الدولية:

- 1- الجبوري ، رغد محمد نجم " 1996 " تحليل عائد ومخاطرة سياسات راس المال العامل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .
- 2- السندي ، علي مال الله عبدالله " 2004 " تصميم نظام معلومات محاسبي حكومي لمشروع ري الجزيرة الشمالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، الموصل .
- 3- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " 2008 " معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، المنامة ، البحرين .
- 4- اللجنة العربية للرقابة المصرفية " 2006 " ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل 2 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي .

ثانيا : الدوريات :

- 1-الابجي ، كوثر عبد الفتاح " 1987 " مسؤولية مراقب الحسابات في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة نظرية وميدانية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 51 ، السنة 13 ، يوليو .
- 2- الخياط ، عبد العزيز عزت " 1994 " عقد السلم والتطبيق في المصارف ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد 4 ، ديسمبر .
- 3- يحيى ، زياد هاشم " 2001 " تأثير استخدام الحاسبات الالكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 63 ، العدد 23 ، جامعة الموصل
- 4- السيدية ، محمد علي احمد " 2005 " المفاهيم المحاسبية الملائمة للتطبيق في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف الربوية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 77 (27) .
- 5- عبد النبي ، جمال يوسف " 1996 " علاقة المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، المجلد 20 ، العدد 229 .
- 6-العادلي ، يوسف و البصام ، صادق " 1987 " معايير القياس و الإفصاح المحاسبي في صناعة النفط والغاز ، مجلة المال والصناعة ، العدد الثامن .
- 7- غندور ، فاروق عبد الحليم سالم " 1983 " أساليب الاستثمار في البنوك الإسلامية ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر ، جامعة الأزهر ، العدد 6 .

8- يحيى ، زياد هاشم و السندي ، علي مال الله " 2010 " "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 17 ، تكريت ، العراق .

ثالثا : المؤتمرات العلمية :

1-الشرع ، مجيد " 2005 " الإجارة كاداة تمويل في المصارف الإسلامية في ظل الاراء الفقهية والتاثير المحاسبي ، المؤتمر العلمي الاول لكلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الاسراء ، 29-31 اذار ، عمان ، الاردن .

2-بلعزوز، بن علي وقندوز ، عبد الكريم "2007 "استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية /جامعة الزيتونة الأردنية ،نيسان ،عمان ،الأردن .

3- بن عمارة ،نوال " 2009 " ادارة المخاطر في مصارف المشاركة ،المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس – سطيف -21- 20 اكتوبر ، الجزائر .

4- حماد ، نزيه " 1993 " عقد السلم في الشريعة الإسلامية ، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ، دار القلم والدار الشامية ، الطبعة الاولى ، دمشق .

5-الرفاعي ، غالب عوض و عارضة ، فيصل صادق "2007 " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية /جامعة الزيتونة الأردنية ،نيسان ،عمان ،الأردن .

6- صادق، محمد نجيب محمد "2007 "دور لجان المراجعة في تقييم المخاطر ،المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية /جامعة الزيتونة الأردنية ، نيسان ، عمان ،الأردن .

رابعا: الكتب :

1-المصري ، رفيق "1416هـ"المصارف الإسلامية ،مركز النشر العلمي ،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة ، المملكة العربية السعودية .

2- يحيى ، زياد هاشم والحبيطي ، قاسم محسن " 2003 " نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحداثة للطباعة والنشر ، كلية الحداثة الجامعة ، الموصل ، العراق .

3- ميجس، فالتر و ميجس ، روبيرت "2009 " المحاسبة المالية ، ترجمة سلطان بن محمد السلطان ومحمد هاشم البدوي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

4- خان ، طارق الله و احمد ، حبيب "2003"إدارة المخاطر /تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ،البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،جدة ، المملكة العربية السعودية .

5-إلهيتي ،عبد الرزاق رحيم جدي " 1998 " المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ،دار أسامة للنشر ،الأردن ،ص191-197 .

6-الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب " بدون تاريخ " القاموس المحيط ، الجزء الثالث ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

7-سراج ، محمد احمد "1989"النظام المصرفي الإسلامي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة .

8-الربيدي ، محمد علي " 2001 " المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية /مدخل النظم ، دار الفكر المعاصر ،جولة الجامعة الجديدة ،صنعاء ،اليمن .

- 9- إبراهيم ، نبيل عبد الرؤوف "2009" دلالة العلاقة بين خصائص جولة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة ،أكاديمية الشروق ،المعهد العالي للحاسب وتكنولوجيا المعلومات .
- 10-التميمي ، ياسين عبد الله "1998" أساسيات إدارة الخطر، ط1 ،الإمارات العربية المتحدة.
- 11-موسكوف ، ستيفن ا وسيكمن ، مارك ج " 2005 " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مفاهيم وتطبيقات ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- 12-الزرقا ، مصطفى احمد"1995"عقد الاستصناع ومدى اهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،الطبعة الاولى، رقم 12 .
- 13-التوني ، عز الدين و زكي ، عيسى و شعيب ، خالد " 1992 " دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية ، بيت التمويل الكويتي ، الكويت .
- 14- " الصادي ، محمد صلاح محمد " 1990 " مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الاسلام ، دار المجتمع للنشر والتوزيع ، جدة ، 198

The books :

- 1-Basel Committee on Banking supervision. "2006" international convergence of capital measurement and standard : a version framework comprehensive version. Bank for international settlement. www.bis.org/publ/bcbs128.pdf
- 2- Moorhead ,G., &Griffin R.W "1995 "organizational behavior ,boston(Hougten Mifflin) p238
- 3- Philippe , jorion ."2011".financial risk manager hand book plus test bank .john Wiley &sons,inc.6thed .
- 4-The oxford illustrated dictionary oxford university press London.
- 5 - Philippe jorion & sarkis J.khoury "1996" financial risk management domestic &international dimensions ,Blackwell publishers ,Cambridge ,Massachusetts.

The internet :

- 1- [http:// www.Bltagi.com](http://www.Bltagi.com) .
- 2- WWW.erma-egypt.org.
- 3 - [www.kantakji. Com/ figh/ files banks / 210133 .doc](http://www.kantakji.Com/figh/files/banks/210133.doc).
- 4- [www ISO//EC GUIDE 73](http://www.ISO//ECGUIDE73).
- 5- www.bis.org/publ/bcbs128.pdf